الفصل الاول

الادوات المالية في العراق

تسعى الحكومة من خلال اعتماد السياسة المالية بلوغ عدد من الاهداف فهي تمثل اهم السياسات التي توظفها الحكومة لهذا الغرض ، فعن طريقها يمكن تحفيز النشاط الاقتصادي او تثبيطه . الامر الذي يستلزم تتبع ادوات السياسة المالية بشئ من التفصيل وكالاتي :-

اولا: الايرادات العامة

تعد من الادوات المالية التي تستعملها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي يروم الى تحقيقها. اذ تتجلى بالموارد التي تحصل عليها الحكومة في شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، شهدت الإيرادات العامة تطورات رافقت تطور الفكر الاقتصادي السائد، اذ كانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرًة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الحكومة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداًة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الأهداف التي تروم الى تحقيقها، بغية توجيه المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فية ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

1- **انواع الايرادات العامة:** تتكون الايرادات العامة في العراق من عده انواع هي :-

أ- الايرادات النفطية :- وهي تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها الحكومة مقابل إنتاج وتصدير النفط.

ب- الايرادات غير النفطية:- وتتكون من عدة انواع وهي :-

1- الايرادات الضريبية:- وهي المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من جباية الضرائب سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة فالضرائب المباشرة تشمل :-

- الضرائب على الدخل مثل (ضريبة الدخل والعقار)
- الضرائب على راس المال مثل (رسم التركات والعرصات) وعلما ان ضريبة التركات قد تم الغاؤها بموجب القانون رقم (22)لسنة(1994).

أما الضرائب غير المباشرة فتشمل :-

- الضرائب السلعية مثل (ضريبة الكمركية والانتاج والمبيعات) علماً تم تحديد سعر الضريبة الجمركية (5%)بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (54) لسنة (2004) والذي بموجبة تم

تعليق كل التعريفات الجمركية والرسوم وضرائب الاستيراد (ما عدى ضريبة اعادة الاعمار المفروضة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (38).

- الضرائب على التداول والتصرفات مثل (رسم الطابع والتسجيل العقاري وتسجيل السيارات)

ايرادات الحكومة من املاكها والتي تتضمن:-

- الايرادات الناجمة عن بيع ممتلكات الحكومة من الاجهزة ووسائل النقل والابنية والدور والاراضي.
- الايرادات المتحققة من ايجارات ممتلكات الحكومة من الدور والاراضي والابنية.
- الايرادات التحويلية من الهبات والمنح والمساعدات والارباح العامة.

الايرادات الاخرى وتشمل:

- القروض الخارجية
- الاصدار النقدي الجديد التي تلجأ اليها الدولة في الحالات الاستثنائية لتمويل الانفاق الحكومي.

2- تطور الايرادات العامة في العراق

أ- تطور الايرادات النفطية

يمثل نشاط النفط احد مرتكزات الاقتصاد العراقي أذ يسهم بدور كبير في حركة النشاط الاقتصاديه ومن ثم يعد مصدرا مهما للعملات الأجنبية، الى جانب ذلك فالايرادات النفطية تشكل مركز الثقل في حركه الموازنة العامة والمصدر التمويلي الرئيس للأنفاق العام.

من بيانات الجدول(1) يتضح ان حجم الايرادات النفطية في تزايد فبعد ان سجلت الايرادات النفطية (32585) مليار دينار عام 2004 وبنسبة اسهام (98.8 %) من الايرادات العامة. أرتفعت في الاعوام اللاحقة لتسجل في عام 2008 (8041) مليار دينار وبنسبة اسهام (94.6%) من الايرادات العامة هذا الارتفاع جاء نتيجة لزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام، فضلا عن ارتفاع اسعاره في السوق العالمية، الا أن الايرادات النفطية تراجعت في عام 2009 لتصل الى (50190) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-34.2%) ونسبة اسهام (90.9%) من الايرادات العامة ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والناجمة عن الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وتداعياتها لتترك اثارها على اقتصاد العراق، وفي عام 2012 اخذت الايرادات النفطية بالتزايد لتسجل (111326) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (13.3%) ونسبة اسهام (92.9%) من الايرادات العامة وهذا ناجم عن جولات التراخيص النفطية التي وقعها العراق مع شركات النفط العالمية والتي بموجبها تمكن من زيادة صادراته النفطية الى جانب ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية مما ادى الى زيادة الايرادات العامة.

الا أن الايـرادات النفطيـة انخفضـت خـلال الاعـوام 2013-2016 وبمعـدلات نمـو مـنخفض قـد بلـغ (-5.1%) (-8.2%) (-47.1%) (-13.7%) علـى التـوالي يعـزى هـذا الانخفـاض الـى تعـرض الاقتصـاد الـى صـدمة مزدوجـة ، تمثلـت بـدخول العصـابات الارهابيـة (داعـش) وانخفـاض اسـعار الـنفط عالميـا مـع انخفـاض الكميـة المصـدرة ممـا ادى الـى انخفاض الايرادات العامة.

امـا فـي عـام 2017 ارتفعـت الايـرادات النفطيـة فبلغـت (65072) مليـار دينـار وبمعـدل نمـو سـنوي (47%) لترتفـع نسـبة مسـاهمته مـن اجمـالي الايـرادات العامـة لتصـل الـى (84.1 %) وذلـك بسـبب تحسـن الوضـع الامنـي بالنسـبة للمنـاطق المحـررة التـي تتواجـد فيهـا الحقـول النفطية .

جدول (1)

تطور الإيرادات النفطية ونسبة مساهمته بالإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2017) بالأسعار الجارية

(مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة 1	معدل النموالسنوي %	الإيرادات النفطية 2	معدل النموالسنوي %	نسبة2: 1%
2004	32989	-	32585	-	98.8
2005	40436	22.6	39360	20.8	97.3
2006	49056	21.3	46534	18.2	94.9
2007	54965	12.0	51949	11.6	94.5
2008	80641	46.7	76297	46.9	94.6
2009	55244	(31.5)	50190	(34.2)	90.9
2010	70178	27.0	63594	26.7	90.6
2011	103989	48.2	98242	54.5	94.5
2012	119817	15.2	111326	13.3	92.9
2013	113840	(5.0)	105696	(5.1)	92.8
2014	105610	(7.2)	97072	(8.2)	91.9
2015	66470	(37.1)	51313	(47.1)	77.2
2016	54409	(18.1)	44267	(13.7)	81.4
2017	77336	42.1	65072	47.0	84.1

المصـدر البيانـات:- جمهوريـة العـراق،وزارة التخطـيط ،جهـاز المركـزي للإحصـاء ،مديريـة الحسـابات القوميـة (مؤشـرات الخطـة الخمسية)
-جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث النشرة النسوية
-الارقام بين الاقواس قيم سالبة

يتضح مما تقدم استمرار اعتماد الموازنة العامة في تقدير ايراداتها على النفط وهو ما انعكس في عدم المرونة بأتجاه التأثير في آليات تدفق موارد الموازن ومن ثم نفقاتها فأخذ الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالايرادات النفطية والتي تفرزها صدمة الخارجية ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن في الاقتصاد من جعل أداء السياسة المالية ومديات قدرتها في تحقيق اهدافها مرتبطة ومتلازمة بالأثار الايجابيةأو السلبية التي تتركها صدمة العرض لسوق الطاقة الدولية مما يجعل من حالة عدم اليقين وصعوبة التنبؤ بصفات مرتبطة بتقديرات الموازنة وأقل منه تحقيق اهدافها .

ب- الايرادات غير النفطية :-

وبسبب وفرة الايرادات النفطية، صمم النظام الضريبي في العراق لاقتصاد داخلي مسيطر علية مركزياً ، اذ لم ينل النظام الضريبي القدر الكافي من الاهتمام، فضلاً عن صعوبة تحديد القاعدة الضريبية الامر الذي تسبب في التهرب الضريبي والتطبيق غير عادل للضريبة، الى جانب خلل النظام الضريبي والناجم عن اتباع سياسات مجزأة انتهت بتعديلات عشوائية في القوانين الضريبية واثرت على مجمل النظام الضريبي والحصيلة الضريبة ونسبة مساهمتها في موازنة العامة، ويمكن توضح تطور الايرادات غير النفطيه ومدى اسهامها بالايرادات العامة، فمن خلال بيانات الجدول (2) يتضح أن حيث كانت الايرادات غير النفطية شهدت ارتفاعاً من (404) مليار دينار عام 2004 لتصل الى (6584) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (30.3%) عام 2010 لتشكل نسبة اسهام (9.4%) من اجمالي الايرادات العامة يعزى ذلك الى الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واستعادة أموال العراق المجمدة في البنوك الاجنبية .

اما في الاعوام اللاحقة فقد أخذت الايرادات غير النفطية بالتذبذب مابين الانخفاض والارتفاع أذ انخفض في عام 2011 لتسجل (5748) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (12.7-%) وبنسبة أسهام (5.5%) وهذا ناجم عن انخفاض الايرادات الكمركية.

وفي عام 2012 ارتفعت الايرادات غير النفطية الى (8491) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (47.7%) ونسبة أسهام (7.1%) ، وبعدها انخفضت لتصل الى (8144) مليار دينار وبمعدل سنوي بلغ (4.1-%) ونسبة أسهام في الايرادات العامة (7.2%) وذلك في عام 2013 ويعزى ذلك الى غزارة الايرادات النفطية مما انتفت الحاجة الى الايرادات الاخرى .

اما في عامي (2014-2015) ارتفعت الايرادات غير النفطية من (8538) مليار دينار لتصل الى (15157) مليار دينار وبمعدل نمو (77.5%) ونسبة اسهام (22.8%) ويعزى ذلك الى الاجراءات التصحيحية التي أتبعتها الحكومة في ظل استمرار تراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشاريع التنمية ، من خلال البحث عن مصادر التمويل البديلة أذ فرضت ضرائب على رواتب الموظفين وبنسبة (3.8%) الى جانب زيادة الضرائب على الهاتف النقال وشبكات الانترنيت وخدمات الفنادق والمطاعم ورسوم تذاكر السفر وأجور الخدمات وغيرها وهي جميعاً قد طرأت عليها زيادات واضحة استجابة لمعطيات المرحلة الهادفة الى تصحيح مسار النشاط الاقتصادي والمعززة للموازنة العامة مما ساهمت في زيادة الحيز المالي المتاح . الا أنها سرعان ما انخفضت لتصل عام 2016 الى (10142) مليار دينار وبمعدل نمو (33.1-%) ونسبة اسهام (18.6%) .

اما في عام 2017 فقد ارتفعت الايرادات غير النفطيةلتصل الى (12264) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (20.9%) ونسبة اسهام (15.9%) من اجمالي الايرادات العامة.

جدول (2)

تطور الإيرادات غير النفطية ونسبة مساهمته بالإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2017)

بالأسعار الجارية (مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة 1	معدل النمو السنوي%	الإيرادات غير النفطية 2	معدل النمو السنوي%	نسبة2: 1 %
2004	32989	-	404	-	1.2
2005	40436	22.6	1076	166.4	2.7
2006	49056	21.3	2521	134.4	5.1
2007	54965	12.0	3016	19.6	5.5
2008	80641	46.7	4344	44.1	5.4
2009	55244	(31.5)	5053	16.3	9.1
2010	70178	27.0	6584	30.3	9.4
2011	103989	48.2	5748	(12.7)	5.5
2012	119817	15.2	8491	47.7	7.1
2013	113840	(5.0)	8144	(4.1)	7.2
2014	105610	(7.2)	8538	4.8	8.1
2015	66470	(37.1)	15157	77.5	22.8
2016	54409	(18.1)	10142	(33.1)	18.6
2017	77336	42.1	12264	20.9	15.9

المصدر البيانات- جمهورية العراق،وزارة التخطيط -جهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية (مؤشرات الخطة الخمسية)

-جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية

-الارقام بين الاقواس قيم سالبة .

ثانيا: النفقات العامة

تعد النفقات العامة من الادوات المهمة التي توظفها الحكومة لاشباع الحاجات العامة وهي بصدد تطبيق برامجها الاقتصادية، اذ تقوم بانفاق الاموال بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، اذ يختلف تأثير حجم والية توزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت بشكل مباشر ام غير مباشر من خلال الترابطات الامامية والخلفية بين الانشطة الاقتصادية، ومن ثم يتم توظيف هذه الاداة حسب الظروف ومتطلبات المرحلة الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد.

1- انواع النفقات العامة: وتكون على نوعين هما:-

أ. الأنفاق الجاري (التشغيلي):

ويتمثل بالانفاق المستمرة الذي من خلاله يمكن الحكومة من تسيير اعمالها وأدارتها للمرافق العامة ويشمل مصروفات الحكومة على السلع والخدمات للإغراض الاستهلاكية، ويكون على نوعين هما:

الأول : ويتمثل بالأنفاق على الخدمات المقدمة من قبل الحكومة ، وشراء ما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات، وتشمل الرواتب والأجور التي تدفعها للعاملين لديها ومشترياتها من السلع والخدمات من القطاع العائلي والعالم الخارجي.

أما **الثاني** : فيشمل الأنفاق التحويلي والذي يكون على شكل اعانات اقتصادية مقدمة لدعم شرائح اجتماعية معينة او لدعم لمشروعات الاقتصادية.

تسعى الحكومة من خلال أنفاقها الجاري إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للبلد محققة بذلك زيادة دخلها القومي .

ب. الأنفاق الاستثماري (الرأسمالي) :

تعد الاستثمارات من أهم الوسائل الفعالة التي يمكن توظيفها من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي وتحديد درجة النمو الاقتصادي ، لاسيما أن كل زيادة في الاستثمار تتمثل أما باضافة طاقات جديدة او تعويضاً عن طاقة إنتاجية لقائمة قد استهلكت ، او كليهما معا.

ويتمثل الأنفاق الاستثماري بالاموال المخصصة من قبل الحكومة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج القومي بشقيه السلعي والخدمي ، اذ يستمد أهميته من كونه يؤدي إلى تكوين

رأس المال الثابت بمعنى أن الأنفاق على رأس المال ، يسهم في دعم البنيان الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي،ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما:-

1. **الأنفاق الاستثماري الحقيقي** : هو الذي يترتب علية حيازة اصل من الاصول لها قيمة اقتصادية قد تكون على شكل سلع وخدمات (كالعقار والمعادن والمشاريع الاقتصادية)
2. **الأنفاق الاستثماري المالي** : وهي الاستثمار في اصل من الاصول المالية ولا يترتب لحاملة حق حيازة اصل حقيقي، كالاستثمار في الاوراق المالية (كالاسهم والسندات) وتكون على نوعين هما:

أ- **الاستثمار المحلي:** وهو الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني البلد وله ايجابيات كثيرة منها ان معظم عوائدة تعود على أقتصاد البلد فضلا عن كونه لا يؤدي الى تبعية الاقتصاد الوطني للسياسات الاقتصادية الخارجية.

ب- الاستثمار الاجنبي: وهو عملية انتقال راس المال من موطنه الاصلي الى خارج الحدود ليستثمر في بلد اخر ويقسم هذا الاستثمار الى نوعين:

- **الاستثمار الاجنبي المباشر:** وهو الاستثمار في القطاع الحقيقي السلعي والخدمي وغالبا ماتكون استثمارا طويل الاجل

الاول : استثمار مشاركة بين المستثمر الاجنبي و المستثمر الوطني وغالبا ما لا يحبذ المستثمر هذا الصنف.

الثاني : تكون الملكية الكاملة للمشروع المستثمر فيه لراس المال الاجنبي ، اي الهيمنة الكاملة على المشروع بحجة ان راس المال المحلي لا يفي بالمتطلبات المطلوبة الى جانب ضعف الخبرة وأمكانات المشاركة في ادارة المشروع، ويفضل النوع الاول من الاستثمارات المشتركة للاستفادة من الامكانات المتاحة الى جانب نقل الخبرة ولاسيما أن نجاح الاستثمار الاجنبي المباشر يتوقف على مدى استقرار البلد من الناحية الاقتصادية والسياسية .

- **الاستثمار الاجنبي غير المباشر:** يتسم هذا الاستثمار بكونه قصير الاجل ويركز على الاستثمار في الاصول غير الحقيقية كالاستثمارات في شراء الاسهم والسندات الخاصة او الحكومية ويسعى الى الربح من خلال المضاربة في اسواق راس المال.

تعاني معظم البلدان النامية ومنها العراق من كونها لا تستطيع الاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقره فيها بل على العكس ادت هذه الظروف الى هروب راس المال المحلي الى الخارج هذه البلدان فضلا عن السياسات الاقتصادية التي لا تشجع على دخول راس المال الاجنبي في هذه البلدان.

3- **الانفاق الاستثماري المادي** : وهو كل مايضاف الى الطاقة الانتاجية او الى راس المال الذي يؤدي الى انتاج سلعة او تقديم خدمة.

4- **الانفاق الاستثماري البشري:** هو ذلك الاستثمار الذي يهدف الى تنمية قدرات الانسان الفكرية والجسدية من خلال الارتقاء بتنمية القطاعات التوزيعية والخدمية من الناحية الكمية والنوعية (كالتربية والتعليم والصحة والنقل والسكن والخدمات الاجتماعية الاخرى)، وهذا يتطلب تطوير مهارات العاملين بالتدريب المستمر ويسمى وهذا المفهوم في الوقت الحاضر بالتنمية البشرية.

2- **تطور النفقات العامة في العراق**

شهد العراق بعد عام 2003 العديد من التحولات في السياسية والاقتصادية، اذ خضعت السياسة المالية لمجموعة من التحديثات لاسيما في جانبها القانوني وبما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الراهن، ومن أهم التحديثات القانونية التي طالت السياسة المالية:-

أ- اصدار قانون ادارة الدين العام رقم 94 لسنة 2004 والمتضمن تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية وفقا لالية السوق وقيام البنك المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في ادارة حوالات الخزينة قصيرة الاجل بدلا من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي الذي يأخذ صيغة الالزام وبفائدة معلومة مسبقا، وان تطبيق هذه الاستراتيجية يحتمل ان تؤدي الى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها وتوظيف تدفقاتها لصالح سد العجز في الموازنة العامة .

ب- إصدارت سلطة الائتلاف المؤقتة اوامر (37 ، 49 ، 84) والخاصة بتعديلات السياسة الضريبية، حيث اشارت هذه الأوامر الى خفض معدلات الضريبية على دخول الافراد وارباح الشركات والتي من خلالها تم منح المزيد من الاعفاءات الضريبية على الدخل الوارد في البند (1)، (5) من المادة (12) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 واخضاع رواتب موظفي القطاع العام للضريبة فضلا عن ايقاف العمل بالضرائب الكمية واستبدالها بضريبة اعادة اعمار العراق وبنسبة (5%) مع اعفاء المواد الغذائية والطبية المستوردة لضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية دون تحميل فئات المجتمع الاخرى اعباء ضريبية.

ويمكن توضيح تطور النفقات العامة في العراق خلال المدة 2004-2017 وكالأتي:-

أ- الانفاق العام الجاري

اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام 2004 بالتوسعية بسبب الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط، اذ شهد الانفاق العام زيادة مضطردة ولاسيما بجانبه الجاري فمن بيانات الجدول(3) يتضح بان الانفاق الجاري بلغ (27597) مليار دينار وكانت نسبة اسهامه (87.6%) من الانفاق العام، تعود هذه الزيادة الى التعديل الذي طرأ على رواتب ومخصصات موظفي القطاع العام فضلا عن تزايد الإنفاق العسكري بسبب تردي الوضع الأمني.

أما في عام 2005 شهد الانفاق الجاري انخفاضا ملحوظا إذ بلغ (27066) مليار دينار و بمعدل نمو بلغ (1.9-%) ، جاء ذلك نتيجة اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من خلال الضغط على الانفاق العام.

وفي الاعوام (2006-2008) عاد الانفاق الجاري الى الارتفاع حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2008 ليسجل(52301) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (59.8%) وذلك أثر أرتفاع اسعار النفط العالمية بسبب تزايد الطلب على النفط الخام الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي بسبب التوسع في حجم القطاع العام .

أما في عام 2009 شهد الإنفاق الجاري انخفاضا إذ بلغ (45941) مليار دينار، بعد أن كان (52301) مليار دينار في عام 2008 ، و بمعدل نمو سنوي بلغ (-12.2 %) ، يعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية عام 2008 والتي اثرت سلبا على اسعار النفط بالاسواق العالمية ومن ثم انخفضت الإيرادات العامة مما ادى الى انخفاض الانفاق العام ولاسيما بجانبه الجاري.

اما الاعوام 2010-2013 فقد شهد الانفاق الجاري أرتفاعا بسبب تزايد الإنفاق على قوات الجيش والشرطة للمحافظة على استقرار وامن البلد والبنى التحتية، إذ ركزت السياسة الانفاقية على عدد من الأسس والمبادئ التي تعكس ألأولويات وكالاتي:

1- منح الأولوية للنواحي الأمنية من خلال تعزيز القدرات في مجالات الأمن والدفاع الوطني.

2- تحسين قدرات مشاريع نشاط النفط والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنى الارتكازية والعمل على امتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والأنشطة وبناء القدرات والاستمرار بالتوظيف في القطاع العام.

وفي الاعوام(2014-2016) فقد شهد اقتصاد العراق احداثا غير مسبوقه تجلت في انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة وتزايد الانفاق العسكري لمواجهة التنظيمات الارهابية من جهة اخرى، اذ سيطرت على عدد من المحافظات وقيامها بتدمير وتخريب البنى التحتية ، الامر الذي تجسد في انخفاض الانفاق الجاري ليصل (55163) مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو سنوي سالب (-7.6%) وبنسبة أسهام بلغت (76.3%) من الانفاق العام.

اما في عام 2017 ارتفع الانفاق الجاري ليصل الى (59026) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (15.3%) ونسبة مساهمة (78.2%) من الانفاق العام.

مما تقدم يتضح بأن أرتفاع الانفاق الجاري لاسيما فقرة الرواتب والاجور على حساب باقي فقرات النفقات التشغيلية من شأنها ان تحد من تحقيق الاهداف المعلنة في خطط التنمية الوطنية وترحيلها الى أماد زمنية بعيدة ونقل أعباء المرحلة الحالية وأخفاقاتها الى الاجيال اللاحقة .

جدول (3)
تطور الانفاق العام الجاري ونسبة مساهمته بالانفاق العام في العراق للمدة (2004-2017)
بالأسعار الجارية

(مليار دينار)

السنة	الانفاق العام 1	معدل النموالسنوي %	الإنفاق العام الجاري 2	معدل النموالسنوي%	نسبة2: 1 %
2004	31521	-	27597	-	87.6
2005	30831	(2.2)	27066	(1.9)	87.8
2006	37494	21.6	32218	19.0	85.9
2007	39308	4.8	32720	1.6	83.2
2008	67277	71.2	52301	59.8	77.7
2009	55590	(17.4)	45941	(12.2)	82.6
2010	70134	26.2	54581	18.8	77.8
2011	78758	12.3	60926	11.6	77.4
2012	105140	33.5	75789	24.4	72.1
2013	119128	13.3	78747	3.9	66.1
2014	115938	(4.7)	80412	(1.0)	68.7
2015	82814	(27.0)	55382	(29.0)	66.9
2016	73571	(19.0)	55163	(7.6)	76.3
2017	75490	12.6	59026	15.3	78.2

المصدر البيانات: -جمهورية العراق،وزارة التخطيط ،جهاز المركزي للإحصاء ،مديرية حسابات قوميه (مؤشرات الخطة الخمسية) .

-جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،مديرية الاحصاء والابحاث النشرة السنوية.

- الارقام بين الاقواس قيم سالبة .

ب- الانفاق العام الاستثماري

من بيانات الجدول (4) يتضح بان الانفاق الاستثماري قد سجل في عام 2004 (3924) مليار دينار وبنسبة اسهام (12.4%) من الانفاق العام.

أما في عام 2005 فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضا بلغ (3765) مليار دينار و بمعدل نمو (4.1-%) ونسبة أسهام (12.2%) من الانفاق العام، ويعزى ذلك الى اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم من خلال الضغط على الانفاق العام.

اما خلال الاعوام (2006-2008) فقد أخذ الانفاق والاستثماري بالتزايد المستمر والناجم عن زيادة الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام مع ارتفاع اسعاره عالميا.

اما في عام (2009) شهد الانفاق الاستثماري معدلات نمو (35.6-%) وبنسبة اسهام (17.4%) من الانفاق العام ، هذا الانخفاض ناجم عن الازمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 والتي ظهرت بوادرها على الاقتصاد العراقي في عام 2009 .

ومن ثم عاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع خلال الاعوام (2010-2013) فبعد أن سجل (15553) مليار دينار وبنسبة اسهام بلغت (22.2%) من الانفاق العام وصل الى (40381) مليار دينار وبنسبة اسهام (33.9%) من الانفاق العام في عام 2013 يرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالميا مع تحسن الاوضاع الامنية.

اما الاعوام (2014-2016) فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً ملحوظاً فبعد ان سجل (35526) مليار دينار وبنسبة اسهام (31.3%) من الانفاق العام 2014 انخفض ليصل الى (18408) مليار دينار وبنسبة اسهام (23.7%) من الانفاق العام في عام 2016 ، يرجع هذا الانخفاض الى توجيه الانفاق العام لسد متطلبات الانفاق العسكري ضد التنظيمات الارهابية (داعش) الى جانب تزايد الانفاق على الخدمات السكنية الصحية للنازحين والتي اجبرتهم الظروف غير المستقرة الى النزوح الى اماكن أخرى في العراق .

وفي عام 2017 عاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع أذ بلغ (16465) مليار دينار وبنسبة اسهام (3.6%) من الانفاق العام يرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالميا مع تحسن الاوضاع الامنية.

يتضح مما تقدم استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مولداً زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والتي يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي و قدرته للاستجابة لتلك الزيادة ، والتي تم تلافيها من خلال زيادة الاستيراد مشوهاً بذلك المكون السلعي للعرض المحلي ورافعاً من درجة انكشاف اقتصاد العراق للعالم الخارجي .

جدول (4)

تطور الانفاق الاستثماري ونسبة مساهمته في الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2017)

بالأسعار الجارية

(مليار دينار)

السنة	الانفاق العام 1	معدل النمو السنوي%	الإنفاق الاستثماري 2	معدل النمو السنوي%	نسبة2: 1%
2004	31521	-	3924	-	12.4
2005	30831	(2.2)	3765	(4.1)	12.2
2006	37494	21.6	5277	40.2	14.1
2007	39308	4.8	6589	24.9	16.8
2008	67277	71.2	14976	127.3	22.3
2009	55590	(17.4)	9649	(35.6)	17.4
2010	70134	26.2	15553	61.2	22.2
2011	78758	12.3	17832	14.7	22.6
2012	105140	33.5	29351	64.6	27.9
2013	119128	13.3	40381	37.6	33.9
2014	115938	(4.7)	35526	(12.1)	31.3
2015	82814	(27.0)	27432	(22.7)	33.1
2016	73571	(19.0)	18408	(42.1)	23.7
2017	75490	12.6	16465	3.6	21.8

المصدر البيانات –جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،جهاز المركزي للإحصاء،حسابات قوميه (مؤشرات الخطة الخمسية)

–جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث النشرة السنوية.

–الارقام بين الاقواس قيم سالبة .

ثالثا: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة اهم أداة تستعملها الحكومة في اطار توظيفها للسياسة المالية والتي تتضمن الإيرادات والنفقات العامة بمختلف إشكالهما ومن خلالها يمكن التعرف على نهج السياسة المالية التي تتبعها الحكومة فيما اذا كانت سياسة توسعية ام انكماشية، فهي خطة تتضمن تقديرا للنفقات والإيرادات الحكومية لمدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة، والتي يتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة (البرلمان)، اذ تستند في تكوينها إلى عنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد.

فبالنسبة للتقدير فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة، وذلك خلال مدة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة.

أما بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات و نفقات عامة ، أي أن الموازنة العامة تستمد مشروعيتها وقوتها القانونية من خلال التصويت والموافقة عليها من قبل السلطات التشريعية ومن ثم تدخل حيز التنفيذ لتتمكن السلطات التنفيذية من القيام بالواجبات الموكلة اليها وحسب ما ورد في مشروع الموازنة من تخصيصات .

- تطور الموازنة العامة في العراق

ان اول موازنة عامة عراقية تقديرية للمصروفات والايرادات ظهرت مع تشكيل اول حكومة عراقية في السنة المالية1921 وقد اعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الاساسية للتنظيم التقليدي لموازنة البنود وقد استمر هذا العمل بهذا النوع من التنظيم الى الوقت الحالي . وتنظم هذه الموازنة بعجز او فائض مخطط حسب الاهداف التي ترنو اليها الحكومة وحسب متطلبات الوضع الاقتصادي.

جدول (5)

تطور الموازنة العامة في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2017)

(مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي%	الفائض أوالعجز
2004	32989	31521	-	1467
2005	40436	30831	10.5	9605
2006	49056	37494	21.4	11561
2007	54965	39308	8.9	15657
2008	80641	67277	56.9	13364
2009	55244	55590	(25.1)	(346)
2010	70178	70134	26.6	44
2011	103989	78758	30.2	25231
2012	119817	105140	23.1	14678
2013	113840	119128	3.6	(5287)
2014	105610	115938	(6.0)	(10328)
2015	66470	82814	(31.9)	(16344)
2016	54409	73571	(18.6)	(19162)
2017	77336	75490	25.8	1846

المصدر البيانات – جمهورية العراق،وزارة التخطيط ،جهاز المركزي للإحصاء ،حسابات قوميه (الموشرات الخطة الخمسية)

–جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،مديرية الاحصاء والابحاث النشرة السنوية

–الارقام بين الاقواس قيم سالبة.

ولغرض الخوض في غمار الموازنة العامة والتعرف على توجهاتها في العراق ، فمن بيانات الجدول (5) يتضح بان الموازنة العامة قد سجلت في عام 2004 فائضا بلغ (1467) مليار دينار والناجم عن زيادة الايرادات و بمقدار (32989) مليار دينار والمتأتية من زيادة اسعار النفط ومن ثم ايراداته.

ثم أستمرت الموازنة بالارتفاع خلال المدة (2005–2008) فبعد ان سجلت فائض بلغ (9605) مليار دينار عام 2005 ارتفع ليصل الى (13364) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (56.9%) وذلك في عام 2008 هذا التراكم في الفوائض السنوية جاء نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا مع زيادة الطلب على كميات النفط المصدرة.

اما في عام 2009 فقد سجلت الموازنة العامة انخفاضا في الايرادات الكلية لتبلغ (55244) مليار دينار مقابل ارتفاع اجمالي النفقات العامة الى (55590) مليار دينار مما ادى الى حدوث عجز في الموازنة بمقدار (–346) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (–25.1%) والناجم عن الازمة المالية العالميه 2008 مما ادى الى انخفاض اسعار النفط ، وهذا العجز المالي تم تغطيته بالكامل من الموارد والفائض المتراكمة من السنوات السابقة وتدوير المبالغ غير المصروفة من العام السابق، فضلا عن الاقتراض الداخلي والخارجي.

وفي عام 2010 عاودت الموازنة الى الارتفاع لتحقق فوائض بلغت (44) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (26.6%) لتراكم فوائض في السنوات السابقة .

ثم استمرت في تحقيق الفوائض لتصل الى (14678) مليار دينار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي بلغ (23.1%) جاء نتيجة ارتفاع النفط عالميا مع زيادة الطلب على كميات النفط المصدرة.

اما في الاعوام (2013–2016) سجلت الموازنة عجزا بلغ (–5287) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (3.6%) ارتفع ليصل الى (–19162) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (–18.6%) وذلك في عام 2016 ويعزى ذلك الى سيطرة التنظيمات االارهابية (داعش) على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية والتي تتركز في اغلبها المنتجات الزراعية ولاسيما الحبوب الاستراتيجية فضلا عن التوقف انتاج وتصدير النفط الخام من الحقول الشمالية الى جانب انخفاض اسعار النفط عالميا.

"أما في عام 2017 فقد حققت الموازنة فائضا بلغ (1846) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (25.8%) وذلك الى ارتفاع الاسعار النفط عالميا وتحسن الاوضاع الامنية بعد طرد التنظيمات الارهابية من البلاد.

يتضح مما تقدم استمرار تبني موازنة البنود في تصميم وتنفيذ البرنامج المالي انعكس بتأرجح الموازنة العامة مابين حالتي العجز والفائض والناجم عن اعتمادها في تقدير الايرادات على النفط كمصدر اساس في التمويل وبسعر مثبت تحوطي احتمالي والذي اتسم بالتصلب وعدم المرونة ، الى جانب الخلل في بنية النفقات العامة أذ تميل اتجاهات الانفاق العام لصالح النفقات الجارية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مما يجعل العجز السنوي ظاهرياً ويفوت فرص انفاق حقيقة لتتسع الرفاهية الاستهلاكية وعلى حساب الفرص المنتجة والمدرة للدخل .

الفصل الثاني /انموذج المتغيرات المالية
المؤشرات الاقتصادية

تمهيد:-

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن الحالة الراهنه لاقتصاد بلد ما اعتماداً على مجال معين من الاقتصاد (الصناعة، سوق العمل، التجارة والخ...). ويتم نشر هذه المؤشرات بشكل عام في وقت محدد من قبل الوكالات المختصة ، وان استخدام هذه المؤشرات يعد مصدراً لا غنى عنه لكل التحليلات والدراسات التي تساعد على تحليل الاتجاه العام للاقتصاد .

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المؤشرات الاقتصادية الداخلة في الانموذج الاقتصادي العراقي والتي هي من اهم المؤشرات وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد العراقي وكما يلي :

اولاً - الناتج المحلي الإجماليGDP

يعد أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي في أي بلد ، فهو يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية تكون عادة سنة ، وفي هذا الإطار نجد أن البلدان التي تتميز بناتج محلي كبير تكون أكثر قدرة على مواجهه الصدمات والتحديات ومن ثم أمكانية جذب الاستثمارات من خلال المعلومات التي يحتويها والتي تعمل على رسم ملامح الاقتصاد وتوجهاته الحالية والمستقبلية .

فمن بيانات الجدول (6) يتضح بأن الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالاسعار الجارية قد سجل في عام 2004 (53235.4) مليار دينار ومن ثم استمر بالارتفاع ليصل في عام 2008 الى (157026.1) مليار دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع سعر برميل النفط لأكثر من (100) دولار وازدياد كميات النفط المصدر واستكشاف حقول نفطية جديدة التي ساعدت على ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، اما في عام 2009 فقد انخفض الناتج ليسجل (130643.2) مليار دينار نتيجة الازمة المالية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية . وبعدها عاود الى ارتفاع لاسيما بعد عام 2010 بفعل جولات التراخيص الموقعة مع الشركات النفطية العالمية ليصل الى (273587.5) مليار دينار وذلك في عام 2013.

اما خلال المدة (2014 –2016) فقد انخفض الناتج نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية و التحديات الداخلية في العراق.

اما في عام 2017 فقد ارتفاع الناتج ليصل (225995.2) مليار دينار والناجم عن ارتفاع اسعار النفط بالاسواق عالميا وتحسن الاوضاع الامنية.

جدول (6)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق
للمدة (2004- 2017)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
2004	53235.4
2005	73533.6
2006	95588.0
2007	111455.8
2008	157026.1
2009	130643.2
2010	162064.6
2011	217327.1
2012	254225.5
2013	273587.5
2014	266420.4
2015	199715.7
2016	203869.8
2017	225995.2

المصدر :- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ثانياً ـ البطالة

تعد البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومات أذ تناولها الكثير من الاقتصاديين والمفكرين في أبحاثهم ودراساتهم ، فهي تعد من المشكلات الأساسية التي تعرقل حركة التنميةٌ والتقدم في معظم البلدان و باختلاف مستويات تقدمها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذا تعد البطالة اليوم المشكلة الأولى لاسيما ان اعداد العاطلين في تزايد ليصل الى أكثر من مليار شخص عاطل عن العمل موزعين في مختلف إنحاء العالم ، ومن ثم أصبحت مشكلة تمس استقرار وأمن المجتمعات وتماسكها ، وفي العراق تزداد خطورة هذه المشكلة سنة بعد أخرى في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني معدلات الإنتاج ، فهي تنعكس بزيادة معدلات الفقر وتدفع الشباب لارتكاب الجرائم أو الانضمام الى الجماعات الارهابية فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى ، ويعزى ذلك الى الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد بدءاً من سلسلة الحروب والتداعيات

الامنية وصولاً الى تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي فقد توقفت ديمومة النشاط الاقتصادي في اغلب الانشطة الاقتصادية مما فاقم من خطورتها .

وقد عملت الحكومة بأتجاه الحد من هذه المشكلة من خلال تهيئة فرص عمل لآلاف الشباب للانضمام في الأجهزة الأمنية والتي شكلت نافذه لامتصاص جزء من قوة العمل المعطلة . ومع ذلك مما زالت معظم شرائح المجتمع تعاني من هذه المشكلة. فمن خلال بيانات الجدول (7) يتضح ان معدلات البطالة قد بلغت في عام 2004 (26.8%) ثم أخذت انخفضت لتصل في عام 2007 الى (11.7%) ، ثم عاودت الى الارتفاع لتصل الى (15.3%) وذلك في عام (2008) بسبب الازمة المالية العالمية وتداعياتها على التشغيل والنمو الاقتصادي.

اما خلال المدة (2009–2011) بدأ معدل البطالة بالانخفاض التدريجي ليصل الى (11.0%) وهذا بسبب السياسة المتبعة من قبل الحكومة وكثرة التعيينات في دوائرها (القطاع العام).

اما خلال الاعوام (2012–2017) اخذ معدل البطالة بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض الطفيف ليصل الى (10.9%) بسب الوضع الاقتصادي في العراق واتباع سياسة التقشف .

جدول (7)
معدلات البطالة في العراق للفترة (2004- 2017)

السنوات	معدل البطالة %
2004	26.80
2005	17.90
2006	17.50
2007	11.70
2008	15.30
2009	14.00
2010	12.00
2011	11.00
2012	11.90
2013	12.10
2014	10.60
2015	13.18
2016	10.80
2017	10.90

المصدر :- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الحسابات القومية.

ثالثاً – الرقم القياسي لاسعار المستهلك

يعد هذا مؤشر الرئيس للتعرف على مدى التغير في الأسعار في بلد ما ، أذ يقيس التغير النسبي الذي يطرأ على سلعة معينة من المنتجات والخدمات التي تدخل في سلة المستهلك ، ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة وهو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل والإيجارات وغيرها، وبشكل عام هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة ، سعراً، كمية ، قيمة أو أجراً ، بالنسبة لأساس سنه معينة ، حيث تؤخذ قيمة سعر او كمية الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي. ويستخدم في مجال الدراسات الاقتصادية المختلفة حيث يمكن من خلالها التعرف على الأحوال الاقتصادية السائدة من خلال دراسة التغيرات الاقتصادية في البلد أو البلدان قيد الدراسة ، كما تستخدم لقياس ظواهر متعددة مثل مقارنة أسعار السلع الغذائية في سنة محددة بسنة أخرى سابقة أو مقارنة أنتاج قطاع اقتصادي معين في بلد ما بنظيره في بلدان أخرى ، بغية الوقوف على التطور الذي طرأ في أنتاج هذا القطاع عبر الزمن، ويستخدم أيضا في العلوم الاجتماعية والإدارية والزراعية لعمل المقارنات وقياس التغيرات . وهناك أرقام قياسية في ميادين مختلفة مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للصادرات والرقم القياسي للاستيردات، والرقم القياسي للإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وتكاليف المعيشة وغيرها من الارقام القياسية والتي تعكس حركة هذه المتغيرات ومدى تأثيرها في سلة المستهلك .

ومن خلال بيانات الجدول (8) يتضح بان الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة اساس 2007 في عام 2004 قد بلغ (36.4) أخذت السلسلة الزمنية بالارتفاع إلى غاية عام 2015 ليصل إلى (148) بسبب التغييرات الحاصلة (الارتفاعات والانخفاضات) في اغلب مكونات المجاميع لسلة السلع المشمولة بمفردات البطاقة التموينية، بسبب عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء فضلا عن ارتفاع اسعار المشتقات النفطية الى جانب عوامل خارجية منها الازمة المالية العالمية والاوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة وسياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة المركزية بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في السوق الدولية .

اما في العامين (2016–2017) فقد انخفضت الارقام القياسية لاسعار المستهلك لتصل الى (104.3) وذلك في عام 2017 نتيجة الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في تحسين سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم.

جدول (8)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق للفترة (2004– 2017)

(100=2007)

السنوات	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك
2004	**36.4**
2005	**49.9**
2006	**76.4**
2007	**100**
2008	**112.7**
2009	**122.1**
2010	**125.1**
2011	**132.1**
2012	**140.1**
2013	**142.7**
2014	**145.9**
2015	**148**
2016	**104.1**
2017	**104.3**

المصدر :– وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية .

رابعاً – سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، فهو يمثل قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية ويمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي تعكس المركز التجاري للبلد مع العالم الخارجي ، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ، ومن جانب آخر إن استيراد السلـع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد مـن الطلب على عملة البلد الأجنبي في السوق الوطني ، بمعنى إن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني ، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا جميعها تؤكد على أن سعر الصرف هو عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية وأن عملية المبادلة تتم وفقا لسعر معين في سوق الصرف الأجنبي ، ومن ثم فهو الى جانب أداة ربط اقتصاد البلد وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية ، يقوم بتسهيل المعاملات الدولية وتسويقها .

ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى مستويين الكلي والجزئي ، وهذه الأسواق هي (سوق الأصول ، سوق السلع ، سوق عوامل الإنتاج) حيث يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة ، ويتضح من هذا أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية.

ومن خلال بيانات الجدول (9) يتضح انه خلال المدة من (2003–2017) تحسن سعر الصرف نتيجة قيام السلطة النقدية بعمليات بيع الدولار الامريكي من خلال نافذة بيع العملة من اجل استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، الا ان سعر الصرف في السوق الموازي قد شهد تذبذب مابين ادنى قيمة له وصلت (1167) دينار/ دولار في عام 2015 واعلى قيمة له وصلت الى (1475) دينار / دولار وذلك في عام 2006 لأسباب عديدة منها امنية وزيادة حالات السفر والهجرة خارج العراق وسيادة اجواء التشاؤم وانتشار الشائعات حول كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي العراقي وحصول عمليات المضاربة في السوق الموازي لتحقيق الارباح السريعة وزيادة الطلب المتأتي من الخارج على الدولار بسبب التوترات الاقليمية فضلا عن انخفاض اسعار النفط الخام وأثرها على الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي .

جدول (9)

سعر الصرف في العراق للفترة (2004– 2017)

السنوات	سعر الصرف بالسوق الموازي (دينار/دولار)
2004	**1453**
2005	**1472**
2006	**1475**
2007	**1267**
2008	**1203**
2009	**1182**
2010	**1186**
2011	**1196**
2012	**1233**
2013	**1232**
2014	**1214**
2015	**1167**
2016	**1275**
2017	**1258**

المصدر:– وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الحسابات القومية.

الفصل الثالث /الجانب التطبيقي

تمهيد

لم يعد علم الأقتصاد مبيناً على أستعراض النظريات الأقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الأستنباط والمنطق ، بل أصبحت المهمة الأساسية له هي محاولة النفاذ الى مرتكزات البيئة الأقتصادية لفهم متغيراتها وضبط أتجاهاتها وذلك من خلال أستخدام أساليب الأقتصاد القياسي ، بغية تحليل هيكل الاقتصادي القائم او تقييم السياسات الكلية المطبقة ، وقد تعددت الطرق المستعملة للتقدير بما في ذلك استعمال معادلات نماذج الأنحدار . يتناول هذا الفصل معرفة مدى تأثير كل من المتغيرات المالية (الايرادات العامة ، النفقات العامة) على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي لاسعار المستهلك" بأساس 2007" ، معدل البطالة) وقد تم تقدير الأنموذج بأستخدام طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية (OLS) من خلال البرنامج الأحصائي (Eviews) .

اولاً : جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في احتساب المؤشرات الأقتصادية لدوال (الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، معدل البطالة) والتي تقاس هذه المؤشرات وفقاً للتغير الحاصل في (الايرادات العامة ، النفقات العامة) من عام 2004 ولغاية عام 2017 ، وقد تم جمع البيانات الخاصة بتلك المؤشرات من دائرة الحسابات القومية / الجهاز المركزي للأحصاء أذ تتألف كل سلسلة زمنية لتلك المؤشرات من 14 مشاهدة .

ثانيا : توصيف وبناء الانموذج القياسي

تتضمن هذه المرحلة توصيف طبيعة العلاقة وقياسها وتحليلها بين المتغيرات الاقتصادية التي يتم تضمينها داخل الأنموذج والكشف عن مدى وطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة وعليه يتضمن توصيف الأنموذج :-

- **تهيئة البيانات** : تتضمن تحضير البيانات بالاعتماد على الرسم الزمني للبيانات ومعرفة سلوكها أذ وجد ومن خلال الرسم الزمني لمؤشرات الأنموذج (الايرادات العامة ، النفقات العامة ، الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2007 ، معدل البطالة) وجد أنها تعاني أتجاهاً عام أي انها غير مستقرة بالمتوسط وبعضها تعاني تشتتاً عالياً في قيمها والأشكال (1) (2) (3) (4) (5) توضح شكل السلاسل الزمنية قبل أخذ الفروق .
-

شكل (1)

رسم سلسلة الايرادات العامة

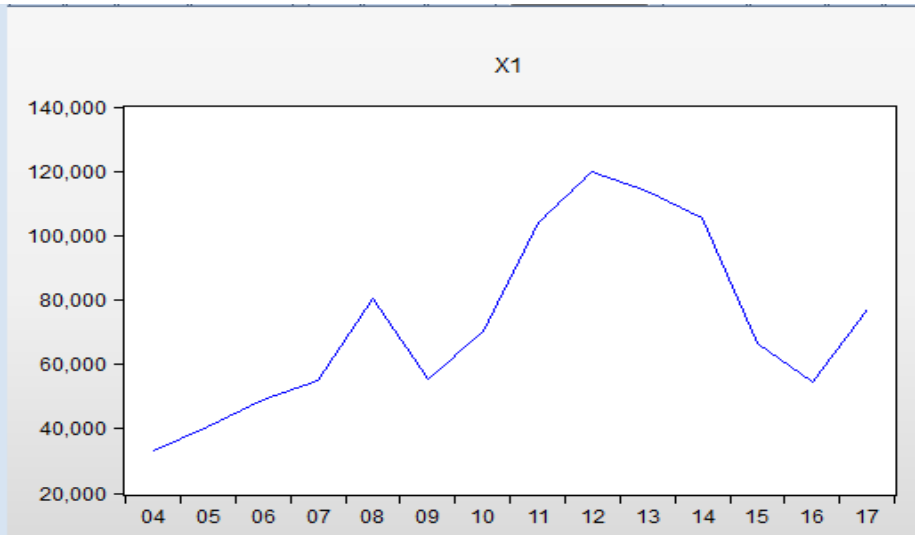

شكل (2)

رسم سلسلة النفقات العامة

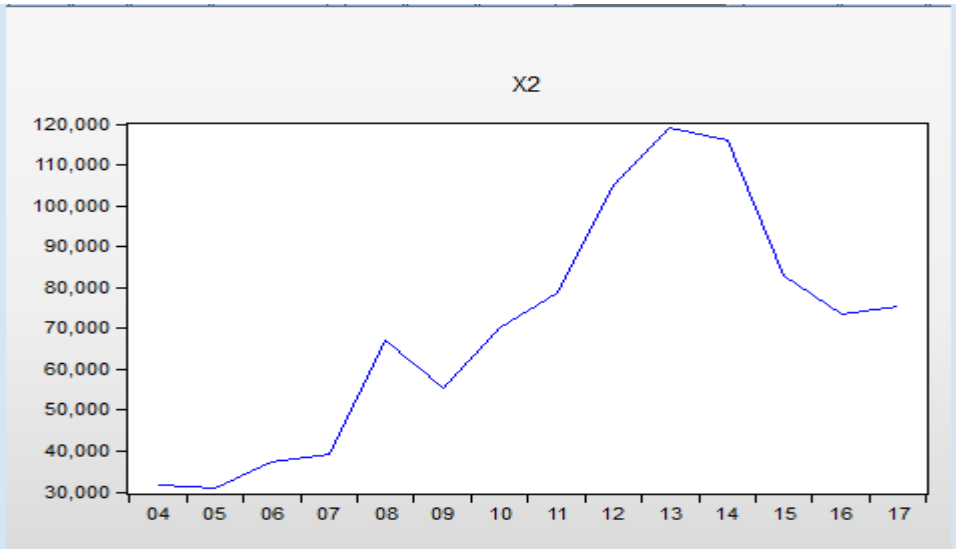

شكل (3)

رسم سلسلة الناتج المحلي الاجمالي

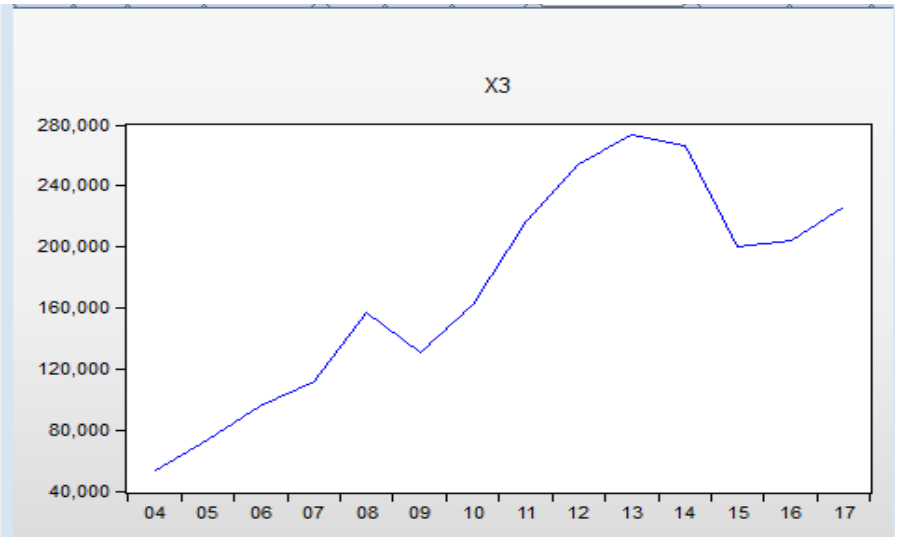

شكل (4)

رسم سلسلة معدل البطالة

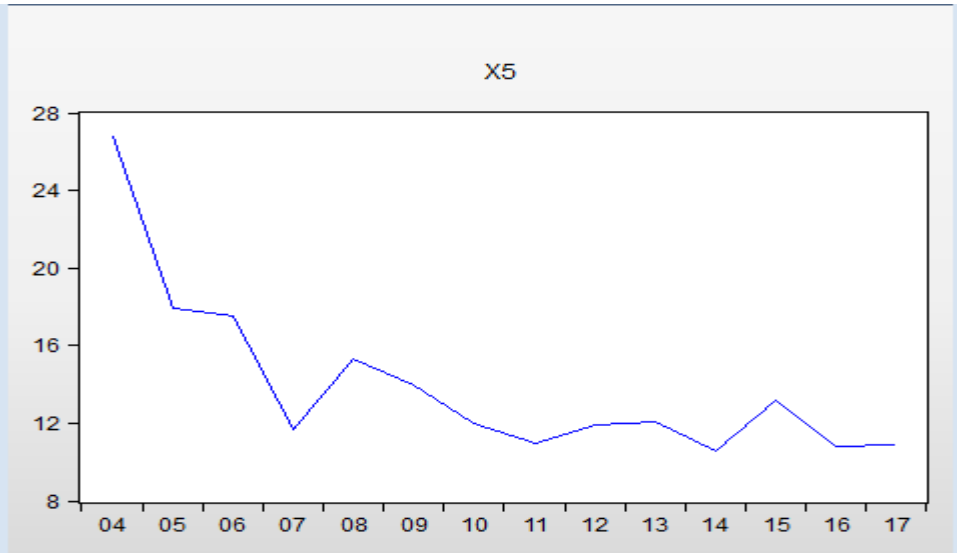

شكل (5)

رسم سلسلة الرقم القياسي لاسعار المستهلك

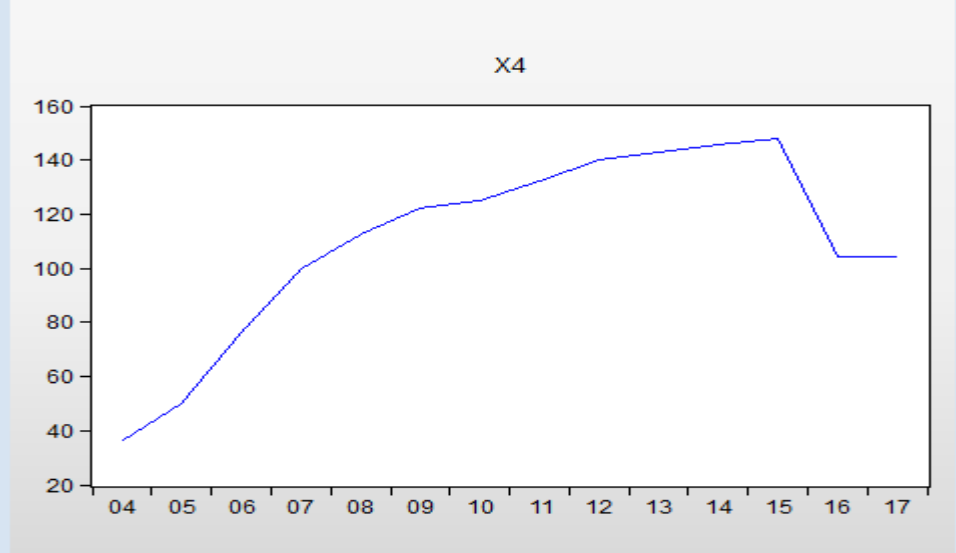

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :** من أجل تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات (الايرادات العامة ، والنفقات العامة) والمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، معدل البطالة) ، لابد من توفر شرط أستقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة . ومن أجل دراسة الأستقرارية سيتم اختبار جذر الوحدة UnitRoot للمتغيرات للحكم على مدى أستقرارية السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات الى جانب فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال مدة الدراسة من خلال استخدام نستخدم أختبار ديكي– فولر الموسع ADF لفحص خواص الأستقرارية لتلك المتغيرات، ومن خلال رسم السلسلة الزمنية لتلك المتغيرات يتضح ان جميع السلاسل الزمنية تعاني أتجاهاً عام ، أي أنها غير مستقرة لذلك سيتم أجراء اختبار الأستقرارية لتلك المتغيرات وكالاتي :–
- **أختبار ديكي– فولر الموسع ADF:** الجداول الأتية تتضمن أختبار الأستقرارية لكل من المتغيرات الداخلة في الأنموذج .
- **اختبار الأستقرارية فليبس–بيرون (PP)Phillips Perron لاختبار الاستقرارية للمتغيرات بأستخدام البرنامج الاحصائي Eviews .**

وقد تم اعتماد اختبار فليبس – بيرون للكشف عن استقرارية المتغيرات في هذا النموذج .

1– اختبار الاستقرارية للايرادات العامة .

جدول (10)

يمثل الاستقرارية للايرادات العامة

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.879254	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

.

2- اختبار الاستقرارية للنفقات العامة .

جدول (11)

يمثل الاستقرارية للنفقات العامة

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.167625	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

3- اختبار الاستقرارية للناتج المحلي الاجمالي .

جدول (12)

يمثل الاستقرارية للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.307769	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

4- اختبار الاستقرارية لمعدل البطالة .

جدول (13)
يمثل الاستقرارية لمعدل البطالة

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.946419	0.0078
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

5- اختبار الاستقرارية للرقم القياسي لاسعار المستهلك .

جدول (14)
يمثل الاستقرارية للرقم القياسي لاسعار المستهلك (بسنة اساس 2007)

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.366809	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

6- اختبار الاستقرارية لسعر الصرف .

جدول (15)
يمثل الاستقرارية لسعر الصرف (السوق)

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.698942	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

أن أغلب المتغيرات الأقتصادية الكلية تكون غير مستقرة (غير ساكنة) عند المستوى (Level) ولكنها تصبح ساكنة عند الفروق الأول أو الفرق الثاني وأن نتائج أختبار درجة الأستقرارية لكل المتغيرات الدراسة وجد أنها تعاني من مشكلة عدم الأستقرار عند المستوى (Level) ولكنها أستقرت عند الفرق الثاني أي أنها تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الثانية $I_{(2)}$ مما يعني أنها تتحرك معاً عبر الزمن وأنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية أذ يتضح من خلال جداول أختبار الأستقرارية للمتغيرات أن القيم المحسوبة لأختبار **فليبس–بيرون Phillips Perron(PP)** أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 10%) وعليه نرفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 حيث أن كلا السلاسل الزمنية استقرت عند الفرق الثاني .

أما الخطوة الثانية بعد مرحلة التوصيف أي بعد تحقيق أستقرارية المتغيرات نبدأ بصياغة الأنموذج والذي يتمثل بمرحلة التقدير بأستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS .

ثالثاً:- مرحلة تقدير الأنموذج :-

في هذه المرحلة سوف يتم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث أظهر نتائج تقدير الأنموذج بأستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS والتي تعد الأفضل ، والجداول الاتية (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) تمثل نتائج تقدير الأنموذج .

1- نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (16)

نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي بأستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/23/18 Time: 10:20
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7468.316	4088.696	-1.826576	0.0977
X1	1.059260	0.135263	7.831117	0.0000
X2	0.687554	0.164572	4.177830	0.0019
T	7311.073	595.0373	12.28675	0.0000

R-squared	0.996062	Mean dependent var	173192.0
Adjusted R-squared	0.994881	S.D. dependent var	72360.54
S.E. of regression	5177.428	Akaike info criterion	20.17696
Sum squared resid	2.68E+08	Schwarz criterion	20.35955
Log likelihood	-137.2387	Hannan-Quinn criter.	20.16006
F-statistic	843.1093	Durbin-Watson stat	2.716044
Prob(F-statistic)	0.000000		

$$Y=-B_0 + B_1X_1 +B_2 X_2 +B3T$$

$$Y= -7468.316 +1.059260X_1 + 0.687554X_2 +7311.073T$$

حيث أن :

Y= الناتج المحلي الاجمالي .
X1= الايرادات العامة .
X2= النفقات العامة .
T= الزمن .

- **تقييم الأنموذج أحصائياً :-**

تشير نتائج تقدير الأنموذج الموضحة في الجدول (16) الى معنوية المعلمات المقدرة أذ نجد أن القوة التفسيرية للدالة بلغت تقريباً $R^2 = 0.99$ أي أن الدالة فسرت (99%) من التباين وهذا يؤكد قوة تفسير كل من (الايرادات العامة ، النفقات العامة) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اما المتبقي والبالغ (1%) فيمكن تفسيره بعوامل اخرى لم يأخذ اثرها في الحسبان في هذه الدالة .

ولمعرفة ما أذا كان الخطأ لتقدير معلمات الأنحدار الجزئية معنوية من الناحية الاحصائية نستخدم أختبار (t) حيث تعكس نتائج التقدير معنوية المعلمات المقدرة أذ بلغت (tb_1) المحتسبة (7.831117) وهي جوهرية من الناحية الأحصائية بمستوى معنوية (5%) أذ نلاحظ أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ P_{-value}=0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، أما (tb_2) المحتسبة (4.177830) وهي جوهرية من الناحية الأحصائية 5% وكذلك فأن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ P_{-value}=0.0019 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، وقد بلغت (tb_3) المحتسبة (12.28675) وهي جوهرية من الناحية الأحصائية كون أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ 0.0000 =P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي هي معنوية أحصائياً، أما بقية نتائج التحليل تتمثل في الجدول (17)

جدول رقم (17)

نتائج التقدير الاحصائي للأنموذج

المقاييس الأحصائية	R^2	$\overline{R^2}$	$F_{statistic}$	D.w
الأنموذج	0.996	0.994	843.1093	2.716044

- **معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$**

من خلال نتائج التقدير نجد أن معامل التحديد المعدل بلغ $\bar{R}^2 = 0.99$ وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج قد فسرت بمقدار (99%) من المتغير المستقل وان (1%) الباقية تعود الى بقية المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج وهذا يدل على معنوية الانموذج .

- **أختبار فيشر $F_{statistic}$ (المعنوية الكلية للأنموذج)**

من خلال نتائج تقدير الأنموذج الموضحة في جدول (16) نجد أن القيمة المحسوبة لأختبار فيشر $F_{statistic}$=843.1093 وهي أكبر من F_{tab} الجدولية بمستوى معنوية 5% وكذلك فأن القيمة الأحتمالية Prob($F_{-statistic}$) أي P_{-value}=0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها معنوية من الناحية الأحصائية وأن الأنموذج المقدر معنوي احصائياً .

- **أختبار الأرتباط الذاتي للأخطاء (D.w) .**

يستخدم أختبار داربن– واتسون (D.w) لأختبار فيما أذا كان الأنموذج المقدر يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي أم لا في الدالة المقدرة . ومن خلال نتائج تقدير الأنموذج الموضحة في الجدول(16) نجد أن قيمة D.w=2.716 المحتسبة وعند مقارنة هذه القيمة بالقيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبما أن n=14 وعدد المتغيرات المستقلة k=3 فأن d_L=0.547 و du=1.490 وبما أن قيمة D.w وقعت بين d_u,d_L لثلاث متغيرات مستقلة اي انها وقعت في منطقة قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الانموذج المقدر .

- **تقييم الأنموذج أقتصادياً :**

نلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة في الجدول (16) أن الأنموذج المقدر له معنوية أقتصادية ، وذلك من خلال أشارة المعالم خلال مدة الدراسة أذ أن (b_1= 1.059260 > 0) وهذا يتوافق مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة و الناتج المحلي الاجمالي أي كلما تزداد الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار(1.06%) ، أما (b_2=0.687554> 0) وهي أيضاً متوافقة مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي أي كلما تزداد النفقات العامة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.69%) .

أما (b3=7311.073>0) فهو الزمن الذي يمثل الاتجاه الزمني للناتج المحلي الاجمالي .

رابعاً:– أختبار دقة الأنموذج المقدر :–

بعد تقدير الأنموذج يتم في هذه المرحلة اختبار سلامة الانموذج المقدر وذلك من خلال فحص أستقلالية وعشوائية أخطاء النموذج بأستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء الأنموذج وذلك من خلال اختبار Jarque–Bera أذ يتم من خلال هذا الاختبار دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء الأنموذج وأن **الشكل (6) يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**

الشكل (6)

يمثل أختبار Jarque-Bera

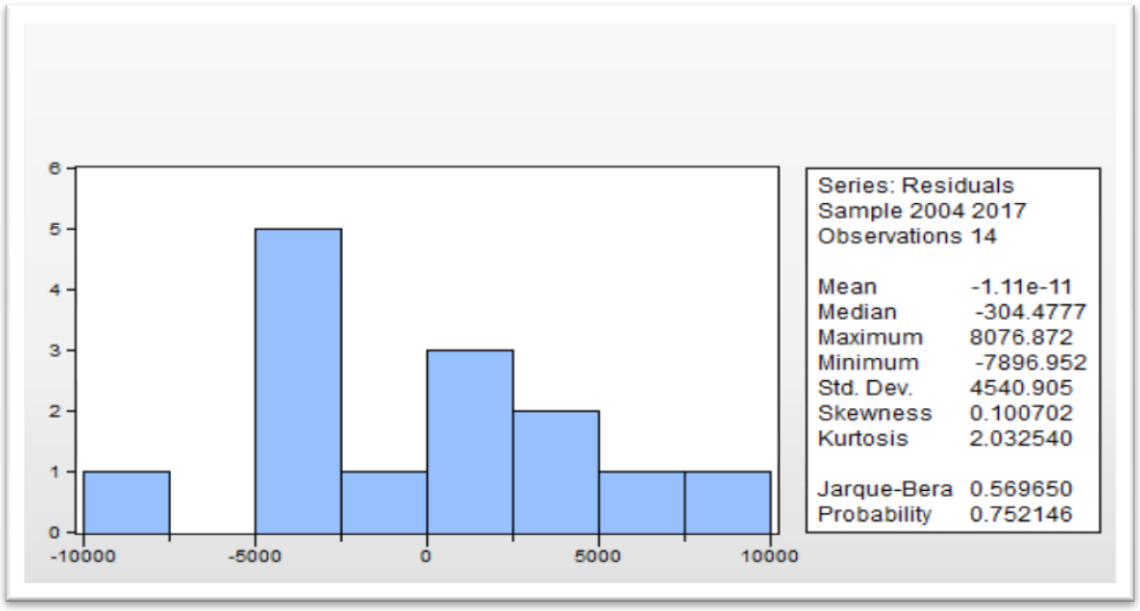

أذ أن أختبار Jarque-Bera يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي (الأخطاء) تتوزع توزيعاً طبيعياً مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن البواقي (الأخطاء) لاتتوزع توزيعاً طبيعياً. ومن خلال ملاحظة نتائج الأختبار نجد أن قيمة Jarque-Bera تساوي 0.569650 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي 5.99 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي (الأخطاء) تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك فان القيمة الأحتمالية P_{-value}=0.752146 وهي أكبر من 5% أي أن أخطاء الأنموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً وأن هذا مؤشر لجودة وسلامة الأنموذج المقدر.

2- نتائج تقدير نموذجي معدل البطالة كالاتي :-

أ- تقدير انموذج معدل البطالة (الايرادات العامة ، dumy variable)

جدول (18)
نتائج تقدير معدل البطالة بأستخدام البرنامج الاحصائية Eviews9

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/24/18 Time: 13:31
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	61.10726	19.02091	3.212636	0.0083
X1	-9.904469	3.913554	-2.530812	0.0279
D04	10.44477	2.522826	4.140107	0.0016

R-squared	0.813193	Mean dependent var	13.97714
Adjusted R-squared	0.779228	S.D. dependent var	4.397334
S.E. of regression	2.066146	Akaike info criterion	4.476657
Sum squared resid	46.95856	Schwarz criterion	4.613598
Log likelihood	-28.33660	Hannan-Quinn criter.	4.463980
F-statistic	23.94219	Durbin-Watson stat	1.934461
Prob(F-statistic)	0.000098		

$$Y= B_0 - B_1X_1 + B_2D_{04}$$
$$Y= 61.10726 -9.904469X_1 + 10.44477\ D_{04}$$

حيث ان :

Y= معدل البطالة .

X1= الايرادات العامة .

dumy variable =D04

ب- تقدير أنموذج معدل البطالة (النفقات العامة ، dumy variable)

جدول (19)
نتائج تقدير البطالة بأستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/23/18 Time: 12:23
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	58.81294	13.82939	4.252750	0.0014
X1	-9.485899	2.860953	-3.315643	0.0069
D04	10.66038	2.130756	5.003100	0.0004

R-squared	0.852167	Mean dependent var	13.97714
Adjusted R-squared	0.825288	S.D. dependent var	4.397334
S.E. of regression	1.838024	Akaike info criterion	4.242668
Sum squared resid	37.16164	Schwarz criterion	4.379609
Log likelihood	-26.69868	Hannan-Quinn criter.	4.229992
F-statistic	31.70404	Durbin-Watson stat	2.450154
Prob(F-statistic)	0.000027		

$$Y = B_0 - B_1X_1 + B_2D04$$

$$Y = 58.81294 - 9.485899X_1 + 10.66038\ D_{04}$$

حيث ان :

Y= معدل البطالة .

X1= النفقات العامة .

dumy variable =D04

- **تقييم الأنموذجين أحصائياً :-**

تشير نتائج تقدير الأنموذج الاول الموضحة في الجدول (18) الى معنوية المعلمات المقدرة أذ نجد أن القوة التفسيرية للدالة بلغت تقريباً $R^2 = 0.81$ أي أن الدالة فسرت (81%) من التباين وهذا يؤكد قوة تفسير كل من (**الايرادات العامة، dumy variable**) في تكوين معدل البطالة اما المتبقي والبالغ (19%) فيمكن تفسيره بعوامل اخرى لم يأخذ اثرها في الحسبان في هذه الدالة .

ولمعرفة معنوية المعلمات من الناحية الاحصائية نستخدم أختبار (t) حيث تعكس نتائج التقدير معنوية المعلمات المقدرة أذ بلغت (tb_1) المحتسبة (−2.530812) وهي جوهرية من الناحية

الأحصائية أذ نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ 0.0279=P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، أما (tb_2) المحتسبة (4.140107) فأن القيمة المحسوبة لـ 0.0016=P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي هي معنوية أحصائياً ، أما نتائج التحليل للنموذج الثاني تتمثل في الجدول (19) بلغت $R^2 = 0.85$ أي أن الدالة فسرت (85%) من التباين وهذا يؤكد قوة تفسير كل من (**النفقات العامة**، **dumy variable**) في تكوين معدل البطالة اما المتبقي والبالغ (15%) فيمكن تفسيره بعوامل اخرى لم يأخذ اثرها في الحسبان في هذه الدالة .

أما معنوية من الناحية الاحصائية نستخدم أختبار (t) حيث تعكس نتائج التقدير معنوية المعلمات المقدرة أذ بلغت (tb_1) المحتسبة (−3.315643) وهي جوهرية أحصائياً أذ نلاحظ أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ 0.0069=P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، أما (tb_2) المحتسبة بلغت (5.003100) وهي جوهرية أحصائياً وأن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ 0.0004=P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي هي معنوية أحصائياً ، أما بقية نتائج التحليل للأنموذجين تتمثل في الجدول (20)

جدول رقم (20)

نتائج التقدير الاحصائي للأنموذجين

المقاييس الأحصائية	R^2	$\overline{R^2}$	$F_{statistic}$	D.w
الأنموذج(أ)	0.813	0.779	23.94219	1.934461
الانموذج (ب)	0.852	0.825	31.70404	2.450154

- معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$

من خلال نتائج التقدير نجد أن معامل التحديد للنموذج الاول المعدل بلغ $\overline{R}^2 = 0.77$ وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج قد فسرت بمقدار (77%) من المتغير المستقل وان (23%) الباقية تعود الى بقية المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج . أما معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني بلغ $\overline{R}^2 = 0.82$ وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج قد فسرت بمقدار (82%) من المتغير المستقل وان (18%) الباقية تعود الى بقية المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج .

أختبار فيشر $F_{statistic}$ (المعنوية الكلية للأنموذجين)

من خلال نتائج تقدير الأنموذجين الموضحة في جدول (19,18) نجد أن القيمة المحسوبة للنموذج الاول لأختبار فيشر 23.94219=$F_{statistic}$ فأن القيمة الأحتمالية ($Prob(F_{-statistic})$ أي 0.000098=P_{-value} وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها معنوية وأن الأنموذج المقدر معنوي من الناحية الأحصائية ، أما القيمة المحسوبة للنموذج الثاني لأختبار فيشر

$F_{statistic}$=31.70404 أذ أن القيمة الأحتمالية Prob($F_{-statistic}$) أي P_{-value}=0.000027 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أن الأنموذج المقدر معنوي من الناحية الأحصائية .

- **أختبار الأرتباط الذاتي للأخطاء (D.w)** .

يستخدم أختبار داربن– واتسون (D.w) لأختبار فيما أذا كان الأنموذجين المقدرين يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي أم لا في الدالة المقدرة ومن خلال نتائج تقدير الأنموذج الاول والثاني الموضحة في الجدول (19,18) نجد أن قيمة(2.450 ، 1.934)=D.w المحتسبة فعند مقارنة هذه القيم بالقيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبما أن n=14 وعدد المتغيرات المستقلة k=2 فأن d_L=0.660 و du=1.254 وبما أن قيمة D.w وقعت بين d_u,d_L لمتغيرين مستقلين اي انها وقعت في منطقة قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي يعاني منه الانموذجين المقدرين .

- **تقييم الأنموذجين أقتصادياً :**

نلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة في الجدول (19,18) أن **الأنموذج الاول** المقدر له معنوية أقتصادية ، وذلك من خلال أشارة المعالم خلال مدة الدراسة أذ أن (b_1= −9.904469<0) و هذا يتوافق مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة ومعدل البطالة أي كلما تزداد الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أنخفاض في معدلات البطالة بمقدار(9.90–%) ، أما (b_2=10.44477 > 0) هو المتغير الوهمي (dumy variable) الذي تم وضعه لرصد أثر الظروف السياسية الغير طبيعية التي شهدها العراق والتي اثرت بشدة على معدلات البطالة .

أما نتائج التقدير للنموذج الثاني المقدر يشير بأن له معنوية احصائياً ، وذلك من خلال اشارة المعالم خلال فترة الدراسة أذ أن (b1=−9.485899<0) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة أي كلما ترتفع النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بمقدار (9.48–%) ، أما (b2=10.66038>0) وهو ايضا المتغير الوهمي أيضاً وضع لرصد اثر الظروف السياسية الغير طبيعية التي شهدها العراق والتي اثرت بشدة على البطالة فزيادة التوترات والظروف غير المستقرة تنعكس بزيادة البطالة بحدود (10.6%).

رابعاً:- أختبار دقة الأنموذجين المقدرين :-

بعد تقدير الأنموذجين يتم في هذه المرحلة اختبار سلامة الانموذجين المقدرين وذلك من اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء الأنموذجين وذلك بأستخدام اختبار Jarque-Bera أذ يتم من خلال هذا الاختبار دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء الأنموذجين وأن الشكل (7) يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الشكل (7)

يمثل أختبار Jarque-Bera

النموذج الاول (أ) **النموذج الثاني (ب)**

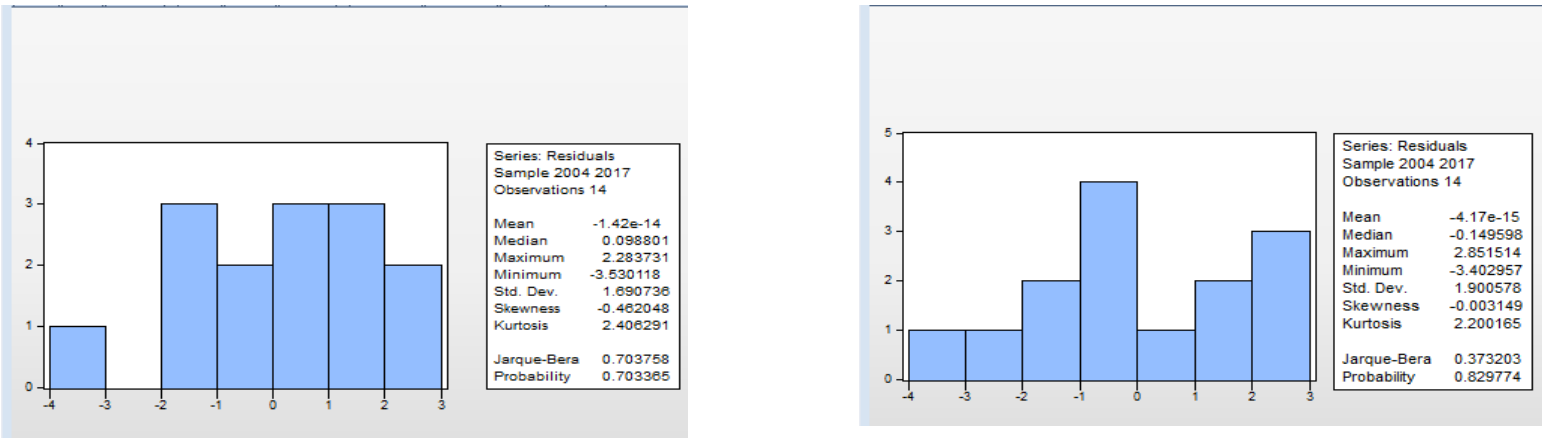

أذ أن أختبار Jarque-Bera يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي (الأخطاء) تتوزع توزيعاً طبيعياً مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن البواقي (الأخطاء) لاتتوزع توزيعاً طبيعياً. ومن خلال ملاحظة نتائج الأختبار للنموذج الاول نجد أن قيمة Jarque-Bera للنموذج الاول تساوي J.B= 0.373203 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي 3.48 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي (الأخطاء) تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك فان القيمة الأحتمالية P_{-value}=0.829774 وهي أكبر من 5% أي أن أخطاء الأنموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، أما قيمة Jarque-Bera للنموذج الثاني تساوي J.B=0.703758 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي 3.48 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي (الأخطاء) تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك فان القيمة الأحتمالية P_{-value}=0.703365 وهي أكبر من 5% أي أن أخطاء الأنموذجين تتوزع توزيعاً طبيعياً وأن هذا مؤشر لجودة وسلامة الأنموذجين المقدرين .

3-نتائج تقدير النموذج الرقم القياسي لاسعار المستهلك كالاتي :

أ- تقدير أنموذج الرقم القياسي لاسعار المستهلك مع (الايرادات العامة ، سعر الصرف) .

جدول (21)

نتائج تقدير الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/24/18 Time: 10:04
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1403.816	467.8741	3.000413	0.0121
X1	92.78175	25.29565	3.667894	0.0037
X2	-561.4624	120.7738	-4.648878	0.0007

R-squared	0.911157	Mean dependent var	109.9857
Adjusted R-squared	0.895003	S.D. dependent var	34.97632
S.E. of regression	11.33344	Akaike info criterion	7.880802
Sum squared resid	1412.916	Schwarz criterion	8.017743
Log likelihood	-52.16561	Hannan-Quinn criter.	7.868126
F-statistic	56.40675	Durbin-Watson stat	1.587325
Prob(F-statistic)	0.000002		

$$Y=B_0 + B_1X_1 - B_2 X_2$$
$$Y= 1403.816 +92.78175X_1 – 561.4624X_2$$

حيث أن :

Y= الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة اساس 2007) .
X1= الايرادات العامة .
X2= سعر الصرف .

ب – تقدير انموذج الرقم القياسي لاسعار المستهلك مع (النفقات العامة ، سعر الصرف).

جدول (22)

نتائج تقدير الانموذج للرقم القياسي لاسعار المستهلك بأستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/24/18 Time: 10:00
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1168.415	491.8654	2.375477	0.0368
X1	91.79592	23.41520	3.920357	0.0024
X2	-483.2716	129.1611	-3.741619	0.0033

R-squared	0.917611	Mean dependent var	109.9857
Adjusted R-squared	0.902631	S.D. dependent var	34.97632
S.E. of regression	10.91398	Akaike info criterion	7.805376
Sum squared resid	1310.266	Schwarz criterion	7.942317
Log likelihood	-51.63763	Hannan-Quinn criter.	7.792700
F-statistic	61.25670	Durbin-Watson stat	1.433358
Prob(F-statistic)	0.000001		

$$Y=B_0 + B_1X_1 - B_2 X_2$$
$$Y= 1168.415 +91.79592X_1 – 483.2716X_2$$

حيث أن :-

Y= الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة اساس 2007).

X1= النفقات العامة .

X2= سعر الصرف .

- **تقييم الأنموذجين أحصائياً :-**

تشير نتائج تقدير الأنموذجين الاول والثاني الموضحة في الجدول (21 ، 22) الى معنوية المعلمات المقدرة ، أذ نجد أن القوة التفسيرية للدالتين بلغت تقريباً $R^2 = 0.91$ أي أن الدالتين فسرت (91%) من التباين وهذا يؤكد قوة تفسير كل من (الايرادات العامة ، سعر الصرف) و (النفقات العامة ، سعر

الصرف) في تكوين الرقم القياسي لاسعار المستهلك اما المتبقي والبالغ (9%) فيمكن تفسيره بعوامل اخرى لم يأخذ اثرها في الحسبان في هذه الدالتين .

ويستخدم أختبار (t) ولمعرفة ما أذا كان الخطأ لتقدير معلمات الأنحدار الجزئية معنوية من الناحية الاحصائية للنموذج الاول حيث تعكس نتائج التقدير معنوية المعلمات المقدرة أذ بلغت (tb_1) المحتسبة (3.667894) وهي جوهرية من الناحية الأحصائية أذ نلاحظ أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـP_{-value}=0.0037 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، أما (tb_2) المحتسبة (−4.648878) وهي جوهرية أذ أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ P_{-value}=0.0007 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي هي معنوية أحصائياً ، أما النموذج الثاني لأختبار معنوية المعلمات المقدرة من الناحية الاحصائية أذ بلغت (tb_1) المحتسبة (3.920357) وأن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـP_{-value}=0.0024 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي أنها معنوية أحصائياً ، أما (tb_2) المحتسبة (−3.741619) وهي جوهرية أذ أن القيمة الأحتمالية المحسوبة لـ P_{-value}=0.0033 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي هي معنوية أحصائياً ، أما بقية نتائج التحليل تتمثل في الجدول (23)

جدول رقم (23)

نتائج التقدير الاحصائي للأنموذجين

المقاييس الأحصائية	R^2	$\overline{R^2}$	$F_{statistic}$	D.w
الأنموذج(أ)	0.911157	0.895003	56.40675	1.587325
الانموذج (ب)	0.917611	0.902631	61.25670	1.43358

- **معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$**

من خلال نتائج **التقدير النموذج الاول** نجد أن معامل التحديد المعدل بلغ $\bar{R}^2 = 0.89$ وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج قد فسرت بمقدار (89%) من المتغير المستقل وان (11%) تعود الى بقية المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج.

اما نتائج **التقدير للنموذج الثاني** نجد ان معامل التحديد المعدل بلغ $\bar{R}^2 = 0.90$ الباقية وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج قد فسرت بمقدار (90%) من المتغير المستقل وان (10%) تعود الى بقية المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج وهذا يدل على معنوية الانموذج .

- **أختبار فيشر $F_{statistic}$ (المعنوية الكلية للأنموذجين)**

من خلال نتائج تقدير الأنموذجين الموضحة في جدول (22,21) نجد أن القيمة المحسوبة لأختبار فيشر للنموذج الاول هو $F_{statistic}$=56.40675 أذ أن القيمة الأحتمالية Prob ($F_{-statistic}$) أي P_{-value}=0.000002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها جوهرية أحصائياً وأن الأنموذج

المقدر معنوي من الناحية الأحصائية ، أما القيمة المحسوبة لاختبار فيشر للنموذج الثاني هو $F_{statistic}$=61.25670 أذ أن القيمة الأحتمالية Prob ($F_{-statistic}$) أي P_{-value}=0.000001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها جوهرية أحصائياً وأن الأنموذج المقدر معنوي من الناحية الأحصائية.

- **أختبار الأرتباط الذاتي للأخطاء (D.w) .**

يستخدم أختبار داربن- واتسون (D.w) لأختبار فيما أذا كان الأنموذجين المقدرين يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي أم لا في الدالة المقدرة ومن خلال نتائج تقدير الأنموذجين الموضحة في الجدول (22,21) حيث نجد أن قيمة D.W المحتسبة للأنموذجين بلغت (1.433 ،1.587)=D.w فعند مقارنة هذه القيم بالقيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبما أن n=14 وعدد المتغيرات المستقلة k=2 فأن d_L=0.660 و du=1.254 وبما أن قيمة D.w وقعت بين d_u,d_L لمتغيرين مستقلين اي انها وقعت في منطقة قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي يعاني منها الانموذجين المقدرين .

- **تقييم الأنموذج أقتصادياً :**

نلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة في الجدول (22,21) أن الأنموذج الاول المقدر له معنوية أقتصادية ، وذلك من خلال أشارة المعالم خلال مدة الدراسة أذ أن (b_1= 92.78175 > 0) وهذا يتوافق مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة والرقم القياسي لاسعار المستهلك أي كلما تزداد الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمقدار(92.8%) ، أما (b_2=-561.4624> 0) وهي أيضاً متوافقة مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الرقم القياسي لاسعار المستهلك أي كل انخفاض في أسعار الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمقدار (561.5%) ، **وقد تم اعتماد نتائج النموذجين فالنموذج الاول والذي يوضح بأن الايرادات تؤثر بشكل غير مباشر في المستوى العام للاسعار وذلك من خلال تأثيرها على سعر الصرف للدينار العراقي وهو بدوره يؤثر على الرقم القياسي لاسعار المستهلك أذ ان زيادة الايرادات المتأتية تنعكس بمنح مرونة اكبر للحفاظ على سعر الصرف ثابت والذي بدوره يحد من ارتفاع الاسعار.**

أما النموذج الثاني المقدر له معنوية اقتصادية ، ومن خلال أشارة المعالم خلال مدة الدراسة أذ أن (b_1= 91.79592 > 0) وهي متوافقة مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والرقم القياسي لاسعار المستهلك أي كلما تزداد االنفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمقدار (91.8%) ، أما (b_2=−483.271<0) وهي متوافقة مع منطق النظرية الأقتصادية والتي تشير الى وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف للدينار العراقي مع الرقم القياسي لاسعار المستهلك أي كلما يزداد سعر الصرف يؤدي الى انخفاض في الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمقدار (483.3%) ، **حيث يفسر النموذج الثاني بأن النفقات العامة يكون اثرها مباشر على الرقم القياسي لاسعار المستهلك اذ ان كل زيادة في الانفاق تنعكس بزيادة في الاسعار .**

رابعاً:- أختبار دقة الأنموذجين المقدرين :-

بعد تقدير الأنموذجين يتم في هذه المرحلة اختبار سلامة الانموذجين المقدرين وذلك من اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء الأنموذجين وذلك من خلال اختبار Jarque-Bera أذ يتم من خلال هذا الاختبار دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء الأنموذج وأن الشكل (8) يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الشكل (8)

يمثل أختبار Jarque-Bera للنموذج (أ)

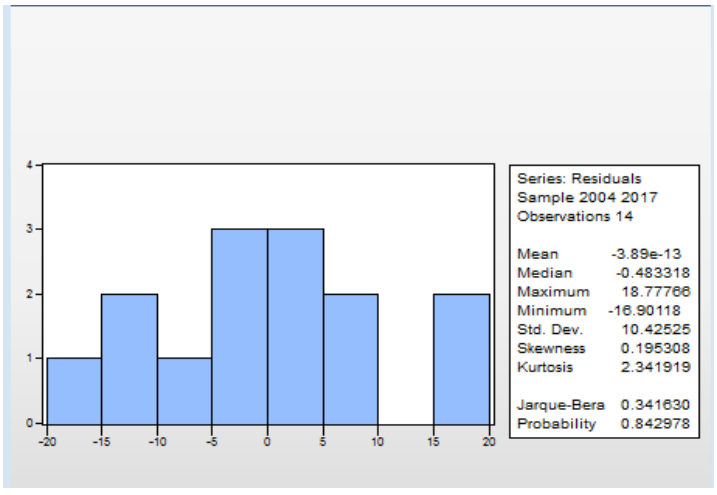

يمثل أختبار Jarque-Bera للنموذج (ب)

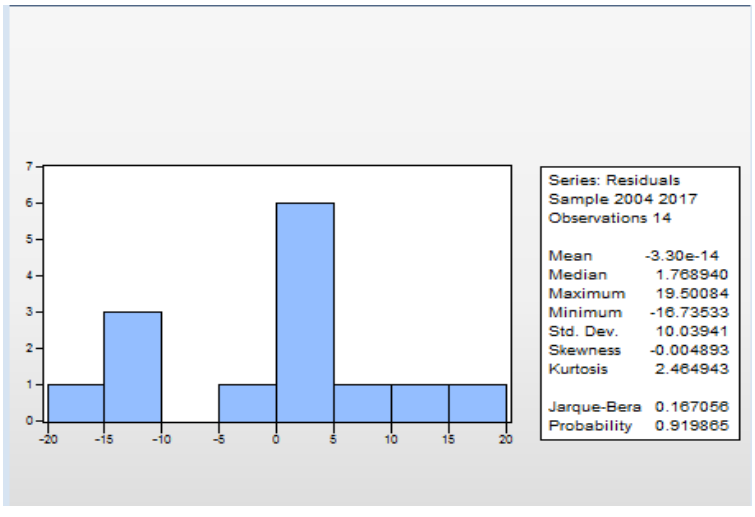

يستخدم أختبار Jarque-Bera لأختبار فرضية العدم التي تنص على أن البواقي (الأخطاء) تتوزع توزيعاً طبيعياً مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن البواقي (الأخطاء) لاتتوزع توزيعاً طبيعياً. ولأختبار الدقة للنموذج

الاول نجد أن قيمة Jarque-Bera تساوي J.B= 0.341630 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي 3.48 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي (الأخطاء) تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك فان القيمة الأحتمالية P_{-value}=0.842978 وهي أكبر من 5% أي أن أخطاء الأنموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً ، أما نتائج الأختبار للنموذج الثاني نجد أن قيمة J.B=0.167056 وهي أقل من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي 3.48 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي (الأخطاء) تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك فان القيمة الأحتمالية P_{-value}=0.919865 وهي أكبر من 5% أي أن أخطاء الأنموذج تتوزع توزيعاً طبيعيا وأن هذا مؤشر لجودة وسلامة الأنموذجين المقدرين .